

أرامكو تباع 60% من أسهمها للصناديق الأجنبية



من المقرر تخصيص حوالي 60% من الأسهم المعروضة في بيع أسهم شركة أرامكو السعودية البالغة 11.2 مليار دولار للأجانب، مما يمثل تحولا عن إدراج عملاق النفط لعام 2019 الذي كان محليا إلى حد كبير.

وبحسب وكالة بلومبيرغ ولدت الصفقة طلبا قويا من الولايات المتحدة وأوروبا، وفقا للأشخاص الذين رفضوا تحديد هويتهم على أن المعلومات خاصة.

وذكرت الوكالة أن الأموال من المملكة المتحدة وهونغ كونغ واليابان دعمت أيضا بيع الأسهم التي وجهت طلبات تزيد قيمتها عن 65 مليار دولار في المجموع.

خلال إدراج عملاق النفط، رفض المستثمرون الأجانب إلى حد كبير توقعات التقييم وتركوا الحكومة تعتمد على المشتريين المحليين. سحب الاكتتاب العام البالغ 29.4 مليار دولار أوامر بقيمة 106 مليار دولار، وتم تخصيص 23% فقط من الأسهم للمشتريين الأجانب. فيما لم يكن ممثلو أرامكو متاحين على الفور للتعليق.

السحب الرئيسي هذه المرة هو أرباح الشركة، وهي واحدة من أكبر الأرباح في العالم. المستثمرون الراغبون في النظر إلى ما بعد تقييم حاد وعدم وجود إعادة شراء سيصرفون على دفع تعويضات سنوية قدرها 124 مليار دولار تقدر بلومبرج إنتليجنس ستعطي الشركة عائدا قدره 6.6%.

قدمت المملكة العربية السعودية عطاءات كافية لتغطية جميع الأسهم في غضون ساعات بعد أن بدأت الصفقة.

وقد أغلق العرض يوم الخميس وستصل المملكة إلى صافي ما لا يقل عن 11.2 مليار دولار من العائدات، باستثناء المخصصات الزائدة - النقدية التي ستساعد في تمويل دفعة بقيمة عدة تريليونات من الدولارات لتحويل الاقتصاد.

كان التسعير النهائي نحو النصف السفلي من النطاق المقترح البالغ 26.70 ريالاً إلى 29 ريالاً، على الرغم من أن سهم أرامكو كان يتداول تحت الطرف العلوي منذ الإعلان عن الصفقة وإغلاقها عند 28.30 ريالاً يوم الخميس.

تمت مراقبة مدى المشاركة الأجنبية عن كثب، حيث عقد كبار المسؤولين التنفيذيين في أرامكو سلسلة من الأحداث في لندن والولايات المتحدة لحشد الطلب.

تمتلك الحكومة السعودية حوالي 82% من أرامكو، في حين يمتلك صندوق الاستثمارات العامة حصة أخرى بنسبة 16%. ستظل المملكة هي المساهم الرئيسي بعد الطرح.